بسم الله الرحمن الرحيم

6- القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي:

جاء القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد جاء هذا القانون في167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب.

أولا- دوافع قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يمكن إ براز أهم الدوافع لتبني هذا القانون في ما يلي:

1- الدافع السياسي:

يدخل هذا التشريع الجديد ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكررة للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع، لذلك نجد أن هذا القانون جاء بعد تشاور ومناقشة البرلمان عكس القانون السابق الذي جاء بأمر رئاسي، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح أكثر على المشاكل والطموحات الشعبية التي تجلت خصوص في فتح مكاتب الصرف والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

2- الدافع الاقتصادي:

جاء القانون في ظل الرغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيدا عن المحروقات من خلال تعزيز الاستمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي وإصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي والمصرفي العالمي بالاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس مال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، و من أجل مساهمة أكبر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدها الجزائر.

6- القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي:

3- الدافع القانوني:

جاء القانون رقم 23-09 لمعالجة الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف، و النشاط المصرفي خاصة الصيرفة الإسلامية، من خلال إضفاء الطابع القانوني الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها مع إعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية، واسترجاع هامش استقلالية بنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة المجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصلة في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية في البلاد، دون إغفال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.

6- القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي:

ثانيا- أهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

من أبرز هذه الأهداف نجد:

- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي؛
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف؛
- العمل على تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛
- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛
- يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة؛
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي؛
- يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية؛
- و يهدف إلى إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكيف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو **الدينار الرقمي الجزائري** الذي يصدره ويديره بنك الجزائر؛

6- القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي:

ثالثا- هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

لقد جاء القانون 23-09 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:

- بنك الجزائر؛
- مجلس النقدي والمصرفي؛
- اللجنة المصرفية؛
- لجنة الاستقرار المالي؛
- اللجنة الوطنية للدفع.

بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية؛
- مركزية المخاطر المؤسسات والأسر؛
- مركزية المستحقات غير المدفوعة.

6- القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي:

رابعا- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يعتبر القانون 23-09 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990، ويمكن توضيح مضمون القانون النقدي والمصرفي من خلال النقاط التالية:

أ- تغيير إسم القانون:

القانون لم يعد إسمه **"قانون النقد والقرض"** كما كان في القانونين السابقين أي القانون 90-10 لسنة 1990 والأمر رقم 03-11 لسنة 2003، وإنما أصبح إسمه **"القانون النقدي والمصرفي"**، وهذا أفضل في حسب نظر العديد من الخبراء، لأنه أكثر دلالة.

ب- تعزيز استقلالية بنك الجزائر وحوكمته:

يلاحظ أن القانون 23-09 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر، و يقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 90-10، الأمر الذي يعزز من استقلالية بنك الجزائر، كما حدد المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتتكون:

- المحافظ، رئيسا؛
- نواب المحافظ؛
- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

أصبح بنك الجزائر ملزما بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي، المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهامه من خلال العمليات التالية:

6- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

- العمليات على الذهب وتسيير احتياطيات الصرف؛
- عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية ؛
- منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزا للآليات حفاظا على الاستقرار على المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كملاذ أخير لبنك يواجه غوط سيولة مؤقتة؛
- عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في حدود 10 % من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة.
- عمليات الاستثمار وعمليات أخرى؛

ج- توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي:

يخول القانون إلى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية إذ يوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف و مزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم صلاحيات المجلس الجديدة للمجلس فيما يلي:

- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية.
- إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسالمتها.
- بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.
- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.
- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفيات إبرائه.
- شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كيفيات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

6- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

د- تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية:

على الرغم من النظام رقم 18- 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن **قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية** من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي أُلغي بنص النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد **للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية** وقواعد ممارستها، حيث تبني مصطلح **الصيرفة الإسلامية** بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للمنتجات الإسلامية ولاسيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى تقيد هذه المنتجات للصيرفة الإسلامية في المرابحة و المشاركة و المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

إلا أن القانون 23-09 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كما يلي: «تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية».

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، وعززها من خلال تعيين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 23-09 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

6- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

ه- توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية:

لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لا سيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، ويمكن للجنة أن تكلف بمهمة أي شخص يقع عليه اختيارها.

و- استحداث لجنة الاستقرار المالي:

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة و المراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات ، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في حالتين:

1- المهام المتعلقة بالمراقبة الاحترازية الكلية:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛

6- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

- إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها، وضمان تناسقها ومتابعتها.

2- المهام المتعلق في حالة حدوث أزمة مالية:

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصاد ؛
- وضع استراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزنامة للإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.

ز- إنشاء اللجنة الوطنية للدفع:

جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 30 % حسب كثير من الخبراء، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية و تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي:

- متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين؛
- مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية؛
- مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر؛
- متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية؛
- إعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية.

6- مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

ح- رقمنة النشاط النقدي والمصرفي:

لقد دعا هذا قانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يطوره ويصدره ويسيره ويراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية، كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصلة وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلادنا.

شكرا على حسن المتابعة والإصغاء